الأمم المتحدة

E/CN.3/2013/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والأربعون

٢٦ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تطوير الإحصاءات الإقليمية في أفريقيا

تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مذكرة من الأمين العام

بناء على الطلب الذي قدمته اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين (انظر E/2012/24، الفصل أولا – ألف)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التنمية الإحصائية الإقليمية في أفريقيا. ويبرز هذا التقرير القضايا والتحديات التي تواجه البلدان الأفريقية من أجل النهوض بقدراتها الإحصائية. وهو يقدم عرضاً عاماً لمجالات التركيز الرئيسية للتنمية الإحصائية في أفريقيا وللمبادرات الجارية التي تضطلع بها الأطراف المعنية في أفريقيا بهدف التغلب على هذه التحديات. وقد ترغب اللجنة في إبداء تعليقاتها على الجهود الجارية الرامية إلى حفز التنمية الإحصائية للبلدان والمنظمات الأفريقية دعماً للبلدان في جهودها الإنمائية في المنطقة. وقد ترغب أيضاً في النظر في دعوة جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم الشركاء في التنمية، إلى تعزيز دعمها لمبادرات التنمية الإحصائية في القارة. وترد في الفقرة ٩٤ من التقرير الإجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذها.

* E/CN.3/2013/1.

12-65711 (A) 080113 150113

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تطوير الاحصاءات الإقليمية في أفريقيا

أولاً – مقدمة

١ – إن الاستراتيجيات والأطر الإنمائية في أفريقيا تفرض ضرورة وضع مؤشرات لقياس المدخلات والنواتج والآثار والنتائج. وتشمل هذه الاستراتيجيات والأطر سياسات وبرامج قطاعية (في مجالات الحوكمة، والسلام والأمن، والزراعة، والتعليم، والصحة، والعمل والعمالة والاقتصاد غير الرسمي، والاستثمار، والقطاع الخاص، والتنمية البشرية (المسائل الجنسانية، والحماية الاجتماعية، والمساواة، وحقوق الإنسان) والتجارة والصناعة، والبيئة، وتطوير الهياكل الأساسية)؛ وخطط التنمية الوطنية (عادة ما تكون ورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من الخطط الخمسية)؛ وخطط التنمية الوطنية الطويلة الأجل (الرؤى الوطنية)؛ وأطر التنمية الإقليمية (مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا)؛ والمبادرات الدولية مثل الأهداف الإنمائية للألفية وبحوث السياسات.

٢ – والإحصاءات في أفريقيا لازمة للاسترشاد بها في المسائل الجامعة، بما في ذلك الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، والمسائل الجنسانية، ومراقبة ورصد جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والطاقة وتغير المناخ والبيئة، وحقوق الإنسان.

٣ – ونظراً لأن غالبية النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا تعاني نقصاً في الموارد، ضمن أمور أخرى، فإن غالبية الاحتياجات من البيانات لا يمكن تلبيتها. وينبغي إيلاء الأولوية لتلبية الطلب على الإحصاءات على الصعيد الوطني، بما في ذلك البيانات اللازمة لإدارة الاقتصاد وتحفيز التنمية الاجتماعية، مثل: البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، والأسعار، والتجارة الخارجية، والعمالة والبطالة، والأجور، والصحة، والتعليم، والبيئة، والإحصاءات القطاعية الأخرى. ويجري عادة تحديد هذه الاحتياجات في البيانات الحكومية الدورية المتعلقة بالسياسات العامة وفي الميزانيات المقترحة.

٤ – ويغطي هذا التقرير التقدم المحرز في مجالات التركيز الرئيسية للتنمية الإحصائية في أفريقيا، ويشير في الوقت نفسه إلى التحديات التي يواجهها النظام الإحصائي الأفريقي، وإلى بعض المبادرات الأخيرة المتخذة في إطار التنمية الإحصائية في أفريقيا. ويقدَّم هذا التقرير على سبيل المتابعة للتقرير السابق المقدم إلى اللجنة (E/CN.3/2008/14)، وهو يقدم معلومات مستجدة عن التطورات الهامة التي حدثت في السنوات الخمس الماضية.

٥ – ويقترح التقرير في الختام الإجراءات المحتملة الرئيسية المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها من أجل دفع التنمية الإحصائية في القارة الأفريقية إلى مستويات جديدة.

ثانياً – مجالات التركيز الرئيسية للتنمية الإحصائية في أفريقيا

ألف – الحوكمة والسلام والأمن

٦ – من الأهمية بمكان أن تتوافر إحصاءات موثوقة ومتسقة فيما يتعلق بالحوكمة والسلام والأمن من أجل تحقيق التنمية والاستقرار في البلدان الأفريقية. وتعكف مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المعهد الأفريقي للحوكمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤسسة ”مو إبراهيم“، ومنظمة البارومتر الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على وضع خطة عمل، وقائمة بالحد الأدنى من المؤشرات، واستبيان متوائم، من أجل تحسين إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة وبالسلام والأمن في أفريقيا. ومن المتوقع أن تسهم هذه الخطة في تنوير الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وفي دعم جهود الرصد والمساعدة في تسوية النزاعات لتحقيق رفاه المجتمع الأفريقي والاستقرار في القارة بأسرها.

باء – الحسابات القومية

٧ – تعترض تحديات كثيرة سبيل تجميع إحصاءات الحسابات القومية في أفريقيا. وبوجه عام، لا تزال عملية وضع نظم صالحة ومتوائمة للحسابات القومية على صعيد القارة في مراحلها الأولية. فإحصاءات الحسابات القومية غير كافية وغير قابلة للمقارنة بشكل كامل على نطاق جميع البلدان، كما أن الموارد المالية والبشرية والتقنية محدودة، والقدرات ضعيفة داخل النظم الإحصائية، والهياكل الأساسية غير كافية لدعم العمليات الإحصائية. ونظراً لسوء حالة التقنيات المتاحة، تُبوَّب التسميات الخاصة بالصناعات والمنتجات في فئات واسعة أكثر مما ينبغي. ونظراً لضعف النظم الإحصائية الوطنية، لا تتوافر بيانات آنية بسهولة ولا تُنشر في أوانها في مختلف مجالات الإحصاء.

٨ – واستنادا إلى وثيقة مشروع تنفيذ نظام الحسابات القومية في أفريقيا لعام ٢٠٠٨ خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ تجمع الحسابات الوطنية في أفريقيا، في الغالبية العظمى من الحالات من قِبَل مكاتب الإحصاءات الوطنية وعدد الموظفين الأخصائيين العاملين في إدارات حسابات هذه المكاتب صغير نسبياً. ويبلغ متوسط عدد المحاسبين في مجال الحسابات القومية في كل بلد ثمانية محاسبين، وفي أكثر من نصف البلدان الأفريقية يعمل أقل من ستة موظفين أخصائيين في إدارات الحسابات الوطنية في مكاتب الإحصاءات الوطنية لديها. وإن معدل دوران الموظفين مرتفع نسبياً: وفي المتوسط، ترك أربعة أخصائيين في مجال الحسابات القومية العمل في إدارات الحسابات القومية في السنوات الخمس الماضية. ويتجلى نقص الموارد وضعف القدرة على الاضطلاع باستقصاءات الأسر والأعمال التجارية وإجراء

التعدادات بغرض جمع البيانات للوفاء بالحد الأدنى من مجموعات البيانات المطلوبة للحسابات القومية، في أن معظم مصادر البيانات (٦٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة) المستخدمة في تجميع الحسابات القومية تعتمد على السجلات الإدارية المأخوذة من صناعات تتراوح بين الزراعة والصناعة التحويلية إلى الخدمات.

٩ - وتتسم الهياكل الأساسية الإحصائية بوجه عام أيضاً، من حيث قدرات نشر البيانات والشبكات التي تضم مستعملين ومجيبين والقدرات التحليلية، بأنها ضعيفة نسبياً في القارة بأسرها. فعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط عدد الأشهر التي يستغرقها إصدار التقديرات الأولية لأي دراسة استقصائية خمسة أشهر، بينما تستغرق التقديرات النهائية حوالي ١٧ شهراً. ولا يوجد جدول بالمواعيد المسبقة إلا في نصف البلدان تقريباً.

١٠ - وتُستَخدَم صيغ مختلفة لنظام الحسابات القومية في البلدان المختلفة. فبينما تستخدم غالبية البلدان (٨٨ في المائة) نظام عام ١٩٩٣، فإن بعض البلدان (١٢ في المائة) ما زالت تستخدم نظام عام ١٩٦٨. واستخدام النظام الأقدم لا يذكر في منطقة دون إقليمية بعينها، بل ينتشر في جميع المناطق.

١١ - ومن بين المسائل التي انبثقت عن جولة عام ٢٠٠٥ من برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا مسألة عدم الاتساق في الحسابات القومية بين بعض البلدان. فعلى الرغم من أن البلدان كانت تُجمِّع حساباتها الوطنية إما وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ أو عام ١٩٩٣، وُجِدَت تباينات كبيرة بين حسابات بعض البلدان لأن تقديراتها لم تغطِ بالكامل كل الجوانب في إطار بعض الفئات الأساسية الهامة. وفي أفريقيا، برزت الفئة الأساسية المتعلقة بقيَم الإيجار المفترضة للمساكن المملوكة لقاطنيها كأحد المصادر الرئيسية لعدم اتساق البيانات بين البلدان، حيث تراوحت التقديرات بين صفر وأكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتأثرت أيضاً مكونات هامة أخرى نتيجة عدم تغطيتها تغطية كاملة على النحو الموصى به في نظام الحسابات القومية. وعلى سبيل المثال، بيَّنَت الاختلافات الكبيرة في مستويات الإنتاج والاستهلاك للحساب الخاص بين البلدان التي تمر بمراحل متماثلة للتنمية الاقتصادية، أن تقديرات بعض البلدان لم تجر بالكامل وفقاً للنطاق المحدد في نظام الحسابات القومية.

١٢ - وهناك تحد متعلق بشمول القطاع غير الرسمي في الحسابات القومية بشكل منتظم. ففي كثير من الحالات، يجري تغطية بعض الأنشطة الرسمية فقط، بينما تفضل بوجه عام الأنشطة غير الرسمية ومن بين القطاعات المؤسسية، يجري بوجه عام تغطية المؤسسات غير الربحية وجمعيات المجتمع المدني، ولكن لا تجري تغطية حكومات الولايات والحكومات المحلية

ووكالات المعونة. وبناءً عليه، فإن نظام الحسابات القومية لا تغطي حجم الاقتصاد الحقيقي بشكل كامل.

١٣ - ومن بين المراحل الست التي حددتها اللجنة الإحصائية للتنفيذ الكامل لنظام الحسابات القومية، بلغ خُمس البلدان الأفريقية المرحلة ١ فقط، وأصبح لديها القدرة الإحصائية على إنتاج تصنيفات إحصائية للمؤشرات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية والثابتة.

١٤ - وبلغت معظم البلدان الأفريقية (٦٥ في المائة) حتى الآن المرحلة ٢، وصارت لديها القدرة على إنتاج تصنيفات اقتصادية إضافية للدخل القومي الإجمالي، وغيرها من المؤشرات الرئيسية. وتضم هذه المجموعة ٢٧ بلداً تقوم بتجميع جداول العرض والاستخدام.

١٥ - وبلغ أقل من ثمانية بلدان (أي ١٥ في المائة) المرحلة ٣، وصارت لديها القدرة على إنتاج الخطوة الأولى من حسابات القطاع المؤسسي.

١٦ - وللتعجيل بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، قامت المجموعة الأفريقية المعنية بالحسابات القومية بوضع استراتيجية لإنشاء أدوات للحسابات القومية للمنطقة الأفريقية بما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية. وتهدف الاستراتيجية إلى تزويد القارة بالقدرات اللازمة لإنشاء الحسابات القومية وفقاً للمعايير الدولية، مع مراعاة الواقع الخاص بكل سياق بعينه، بحسب اختلاف مستويات التنمية بين البلدان. وعلى المستوى التنفيذي، وُضع برنامج إقليمي بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مدته خمس سنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) لتنفيذ الاستراتيجية. ويجري تنفيذ البرنامج من خلال حملة دعوة بدأت بيوم الإحصاءات الأفريقية لعام ٢٠١١ الذي كان موضوع ”حفظ الحسابات لتحسين حاضر أفريقيا من أجل مستقبل أفضل“؛ وإجراء تطويرات منهجية يليها بناء القدرات (التدريب والمساعدة التقنية)؛ وتعزيز الإطار المؤسسي.

١٧ - ولهذا من الضروري مواصلة الجهود المبذولة لتعبئة الموارد على جميع المستويات من أجل تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية في البلدان الأفريقية من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ تنفيذاً فعالاً.

١٨ - وحتى يتسنى رصد السياسات الاقتصادية في أفريقيا، شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في جمع جداول العرض والاستخدام وجداول الحسابات الاقتصادية المتكاملة للبلدان الأفريقية. والهدف الرئيسي من ذلك هو وضع مصفوفة للحساب الاجتماعي ونماذج محوسبة للتوازن العام في البلدان الأفريقية. وتعتزم مفوضية الاتحاد الأفريقي دعم إنشاء جداول العرض

والاستخدام، وجداول الحسابات الاقتصادية المتكاملة، والنماذج المحوسبة للتوازن العام على الصعيد القطري.

جيم – المعلومات المتعلقة بالعمالة والقطاع غير الرسمي وسوق العمل

١٩ – يركز إعلان أوغادوغو لعام ٢٠٠٤ بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر وخطة العمل المرتبطة به اللتان أقرهما مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، وإعلان مالابو لعام ٢٠١٠ تركيزا خاصا على شبكة نظم معلومات سوق العمل، ويشملان مبادرات لإيجاد فرص عمل والتخفيف من وطأة الفقر كمؤشرات في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٢٠ – ويُقر الإطار الإقليمي لسياسات العمالة المتكاملة بأوجه القصور التي تعتري نظام معلومات سوق العمل في البلدان الأفريقية، وما يترتب على ذلك من مشاكل في تخطيط ورصد وتقييم سياسات العمالة لجميع المعنيين بسوق العمل.

٢١ – ويهدف هذا الإطار إلى وضع نظام معلومات سوق العمل على الصعيد الوطني كخطوة أولى في عملية المواءمة. ويهدف أيضا إلى تشجيع المبادرات الإقليمية، وتحديد الدور الذي تضطلع به منظمات البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية في هذا الصدد.

٢٢ – وقد أسفرت أنشطة بناء القدرات التي اضطلع بها على صعيد القارة بقيادة الاتحاد الأفريقي عن ”مشروع إطار مواءمة وتنسيق سوق العمل“. وقدمت خطة عمل المشروع والقائمة الدنيا للمؤشرات إلى اجتماع اللجنة الإحصائية الأفريقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وإلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية في آذار/مارس ٢٠١٢، وإلى جمعية رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢٣ – وفي إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية، يقدم مصرف التنمية الأفريقي المساعدة للبلدان من أجل تحسين إحصاءاتها المتعلقة بالعمل في المجالات التالية: تقديم الدعم التقني والتنفيذي لإجراء دراسات استقصائية عن القوى العاملة ودراسات استقصائية عن نفقات الأسر المعيشية؛ وتصنيفات إحصاءات العمل (المنتج والنشاط الاقتصادي وتصنيفات المهن) ووضع سجلات للأعمال التجارية. بالإضافة إلى ذلك، وضع أدلة تنفيذية ومنهجية لإجراء دراسات استقصائية عن القوى العاملة ودراسات استقصائية عن نفقات الأسر المعيشية. وقد نُشرت الأدلة في عام ٢٠١٢.

٢٤ - وفي إطار اللجنة الإحصائية الأفريقية، أنشأت القارة فريقا عاملا تقنيا معنيا بالعمالة والقطاع غير الرسمي، مع التركيز على إدماج القطاع غير الرسمي في الحسابات الوطنية، والابتكارات في مجال قياس القطاع غير الرسمي، وإطار منهجي بشأن العمالة ومقارنة الإحصاءات المتعلقة بالعمالة والقطاع غير الرسمي وبشأن وضع نموذج الحد الأدنى المشترك لجمع البيانات.

٢٥ - غير أن مشاكل عديدة أعاقت أنشطة هذا الفريق، منها الافتقار إلى الموارد المالية، وتدني مشاركة البلدان في اجتماعاته، وعدم كفاية التنسيق بين أنشطة الفريق والأفرقة الأخرى.

٢٦ - وتشتمل الأعمال المقررة الانتهاء من وضع دليل بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

دال - الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات

٢٧ - تعد مواءمة الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية ورصيد المدفوعات من بين البيانات الأساسية الهادفة إلى رصد برنامج التكامل في أفريقيا. وتُشجع البلدان على استخدام إحصاءات التجارة الدولية للبضائع كمنهجية وحيدة لإعداد إحصاءات التجارة في أفريقيا، والنظام الأوروبي للتعقب لمعالجة بيانات التجارة الخارجية والنظام الآلي للبيانات الجمركية لتسجيل البيانات الجمركية. أما بالنسبة لميزان المدفوعات، فسيجري تشجيع البلدان على تنفيذ دليل صندوق النقد الدولي.

٢٨ - وأسفرت الجهود المبذولة عن نشر موجز إحصاءات التجارة بين البلدان الأفريقية وما يرتبط بها من إحصاءات التجارة الخارجية. وكانت شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا قد نشرت الموجز لأول مرة في عام ١٩٩٧. وتكرر إصدار هذا المنشور كل سنتين حتى توقف إصداره في عام ٢٠٠٥. ولم يُستأنف إصدار المنشور إلا عندما بدأ المركز الأفريقي للإحصاءات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإصداره بدءا من عام ٢٠١١. وأصدرت مفوضية الاتحاد الأفريقي الطبعة الأولى من ''مركز التجارة البيْنية الأفريقية'' الذي قدم معلومات لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي حول موضوع تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠١٢.

هاء - مؤشرات متسقة لأسعار الاستهلاك

٢٩ - إن رصد السياسات النقدية في أفريقيا يتطلب إمكانية مقارنة مؤشرات أسعار الاستهلاك بين البلدان. وفي ظل قيادة مصرف التنمية الأفريقي، شرعت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وغيرها من الأمانات العامة المعنية بالإحصاء، منذ عام ٢٠١٠، في تنفيذ برنامج لتقديم المساعدة لهاتين الجماعتين

الاقتصاديتين الإقليميتين[1] لتجميع مؤشرات أسعار الاستهلاك المتسقة، تمشيا مع جهود التكامل دون الإقليمية لتلبية معايير التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي. وتقوم البلدان الأعضاء في الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين بتجميع مؤشرات أسعار الاستهلاك المتسقة الخاصة بكل منهما ونشرها في المواقع الشبكية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي على الإنترنت. وفي إطار المرحلة ٣ من برنامجه لبناء القدرات، سيقدم مصرف التنمية الأفريقي دعما مماثلا لبقية المنظمات دون الإقليمية، وهي: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واتحاد المغرب العربي.

واو – البيئة والإحصاءات المتصلة بها

٣٠ – تعمل القارة على تعزيز استعمال المعايير الدولية بشأن البيئة والإحصاءات المتصلة بها. وجرى ذلك بإنشاء الفريق الأفريقي المعني بالبيئة والإحصاءات المتصلة بها خلال الدورة الثالثة للجنة الإحصائية الأفريقية لعام ٢٠١٢. ويتمثل هدف الفريق في توفير آلية تنسيق فعالة ضمن الأنشطة القائمة في أفريقيا، فضلا عن تقديم المساعدة والتوجيه إلى البلدان في مجال الإحصاءات البيئية. وسيعمل الفريق أيضا بمثابة وسيلة لجمع آراء البلدان الأفريقية لجمعها وتقديمها على الصعيد الدولي.

زاي – تعدادات السكان والمساكن

٣١ – كانت إحدى نقاط الإجراءات الست التي أوصت بها خطة عمل مراكش للإحصاء التي اعتمدتها المائدة المستديرة الثانية بشأن إدارة النتائج، الإعداد لجولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ بوصفها المصدر الرئيسي للبيانات من أجل التخطيط والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وتضافرت جهود منظمات البلدان الأفريقية إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين لتعزيز ودعم تنفيذ جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ في البلدان الأفريقية. ودعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع منظمات أخرى للبلدان الأفريقية وبعض البلدان الرائدة مثل جنوب أفريقيا، بقوة إلى

(١) تضم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجموعة أفريقيا فرادى البلدان في المناطق دون الإقليمية بغرض تحقيق قدر أكبر من التكامل والتنمية الاقتصاديين. وتوصف بأنها ''لبنات بناء'' الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت الحالي، توجد ثماني جماعات اقتصادية إقليمية يعترف بها الاتحاد الأفريقي، أنشئ كل منها بموجب معاهدة إقليمية منفصلة. وهي: اتحاد المغرب العربي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وتجمع دول الساحل والصحراء، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

تعزيز مشاركة البلدان الأفريقية خلال الجولة، ولا سيما من خلال الندوات المتعلقة بالتنمية الإحصائية في أفريقيا، والتي عقد آخرها في القاهرة في عام ٢٠١٠. ونتيجة لهذا الجهد، أجرى ثلاثة وثلاثون بلدا حتى الآن التعدادات الخاصة بها، وتعتزم جميع البلدان الأخرى إجراء تعداداتها بحلول عام ٢٠١٤، باستثناء الصومال.

٣٢ - وبالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، وبدعم قوي من الدائرة الإحصائية لجنوب أفريقيا، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة للبلدان على بناء القدرات في مختلف مجالات التعداد من خلال عقد حلقات عمل واجتماعات أفرقة الخبراء. وتشمل تلك المجالات التخطيط للتعدادات وتبويبها؛ وتقييم التعدادات والاستقصاءات ما بعد التعداد؛ وتجهيز بيانات التعدادات وتحليلها ونشرها؛ وحفظ بيانات التعداد. وجرى أيضا تقديم التدريب والمساعدة التقنية إلى عدد من البلدان حول استخدام التقنيات الرقمية لخرائط التعداد وتجهيز البيانات؛ ونشرها من خلال وضع أطلس رقمي تفاعلي؛ وتنقيح المعلومات الجغرافية المكانية وتحديث منتجات الخرائط.

٣٣ - ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سلسلة من الكتيبات والأدلة لتوجيه ودعم البلدان في سعيها لتحسين جودة بيانات التعداد. وهي تشمل: (أ) الإضافة الأفريقية للمبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن؛ (ب) دليل عن جمع البيانات (لم يوضع في صيغته النهائية)؛ (ج) دليل عن تحرير البيانات؛ (د) دليل عن جدولة البيانات.

٣٤ - وفي حين يجري حلّ الصعوبات التي تواجه إجراء التعدادات في أفريقيا، لا يزال مستوى استخدام بيانات التعداد السكاني منخفضا على نحو غير مقبول. ويحدث ذلك لأسباب شتى، منها توافر بيانات التعداد وإمكانية الوصول إليها. وبدأ مشروع تحليل التعدادات الأفريقي في بريتوريا. ونجح المشروع في استرجاع وحفظ البيانات التعدادات من عدة بيانات تعداد أفريقية سابقة وهي متاحة الآن لإجراء البحوث عليها. وبناء على هذه المبادرة، فقد بدأت سلسلة ''سكان أفريقيا'' بمساهمات من العلماء والممارسين في أفريقيا.

٣٥ - وتجدر الإشارة إلى أنه جري تدشين الموقع الشبكي للتعداد الأفريقي المتكامل للبيانات التفصيلية في المركز الأفريقي للإحصاءات، الذي يتاح من خلاله بدون قيود ٣٢٤ ٥٢٤ ٥١ سجلا إلى الباحثين وواضعي السياسات. وبمجرد التسجيل والموافقة على شروط ترخيص الاستعمال، مثل حماية السرية الإحصائية، وتبادل نتائج البحوث، يستطيع الزائرون استخدام مجموعات البيانات المطلوبة.

٣٦ - وتزمع القارة إجراء تقييم لجولة تعداد السكان والإسكان لعام ٢٠١٠ في عام ٢٠١٣، يغطي جوانب مختلفة من قبيل الأسئلة المطروحة، والنواتج المحققة، والعمليات المتبعة في جمع البيانات وتجهيزها ونشرها. ويُقترح أيضا نشر الأدلة والكتيبات التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تعدادات السكان والإسكان وإدماجها في المناهج الدراسية لمراكز التدريب الإحصائية بغية زيادة التوعية.

حاء - التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٣٧ - تدرك القارة الأهمية المستمرة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في النهوض بخطة التنمية الأفريقية، بما في ذلك تسريع التكامل الإقليمي، وبلوغ أولويات نيباد، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - وشرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بالاشتراك مع مؤسسات إقليمية أخرى ووكالات الأمم المتحدة، في تنفيذ مبادرة كبرى لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في القارة. ووضع تصور لهذا الجهد كبرنامج يشمل القارة كلها ويُعرف باسم برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهو برنامج يرمي إلى اعتماد نهج شمولي لمعالجة المسائل المنظومية المتعلقة بالمجالات القانونية والسياسية والإدارية والتشغيلية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وبعد أن حققت ندوة أفريقيا للتنمية الإحصائية أهدافها السابقة المتعلقة بحث البلدان الأفريقية على العمل من أجل استكمال جولة عام ٢٠١٠ لتعداد السكان والمساكن، فإنها قررت الآن أن تركز على استحداث نظم للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في جميع بلدان القارة.

٣٩ - ومن أهم منجزات هذه العملية، الالتزام الذي أبداه الوزراء المسؤولون عن التسجيل المدني في المؤتمر الأول الذي عُقد في آب/أغسطس ٢٠١٠ في أديس أبابا بدعم خطة التنفيذ المحددة المدة من أجل تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في بلدانهم. ويشكل الإعلان الذي أصدره الوزراء في الاجتماع وخطة العمل المتوسطة الأجل التي وضعها فريق الخبراء في وقت سابق وأقرها الوزراء حاليا أساس العمل في المستقبل للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة.

٤٠ - وخلال المؤتمر، أوصى الوزراء الأفريقيون بإضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمرهم كمنبر دائم يجتمع كل سنتين لرصد التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج وتوفير إرشاد مستمر لتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا. وأيّد مؤتمر الاتحاد الأفريقي، بموجب

قراره ٤٢٤ (د-١٩) الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٢ التوصية بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماع الذي يعقد كل سنتين للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني.

٤١ - وأُبلغ عن إحراز تقدم كبير، شمل ما يلي: (أ) تشكيل فريق رئيسي لتنسيق تنفيذ برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ (ب) إتمام الفريق الرئيسي لخطة متوسطة الأجل؛ (ج) إجراء تقييم شامل لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا، عن طريق استبيانات؛ (د) إعداد إطار مفاهيمي واضح ووجيز لبرنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٤٢ - وانعقد المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني في ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر في دوربان، جنوب أفريقيا، حول موضوع تحسين الهياكل الأساسية المؤسسية والبشرية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وشارك في تنظيم المؤتمر كلٌ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وشبكة القياسات الصحية. ولاحظ المؤتمر أن التحدي يتمثل الآن في توسيع نطاق الجهود الرامية إلى إصلاح وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا. وأوصى المؤتمر بأن يجري كل بلد، كخطوة أولى، تقييما شاملا ثم يُعد خطة عمل لتعزيز التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ضمن أطر زمنية محددة. وسوف تُنظِّم مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤتمر الثالث بالتعاون مع شركاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في أبيدجان.

طاء - الإحصاءات الجنسانية

٤٣ - في أعقاب انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في الفترة ما بين ٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، شرع العديد من المكاتب الإحصائية في جميع أنحاء العالم في العمل من أجل وضع برامج للإحصاءات الجنسانية تهدف إلى تقييم الفجوات بين الجنسين في مختلف أبعاد التنمية، وتجميع ونشر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس، فضلا عن الاضطلاع بالمشاريع الإحصائية بشأن المسائل الجنسانية الناشئة. وأطلقت في السنوات الأخيرة عدة مبادرات على الصعيد العالمي شملت برنامجاً للإحصاءات الجنسانية العالمية، والمنتدى العالمي المعني بالإحصاءات الجنسانية الذي عقد ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٧، وآلية تنسيق تستند إلى أنشطة فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات وفريق الخبراء المعنيين بالإحصاءات الجنسانية. وتهدف هذه المبادرات إلى تبادل المعارف والخبرات،

واستحداث قواعد بيانات للإحصاءات الجنسانية، وإعداد دورات تدريبية حول الإحصاءات الجنسانية، والتعرف على أفضل الممارسات بشأن التشريعات المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية.

٤٤ - وانصب إلى حد كبير تركيز برنامج الإحصاءات الجنسانية التابع لمصرف التنمية الأفريقي على إنتاج دراسات تحليلية بشأن عدم المساواة بين الجنسين في العمل وغيرها من الاستقصاءات الاجتماعية، وبناء قدرات البلدان الأعضاء في مجال قياس الفجوة بين الجنسين في الأصول والممتلكات في الاستقصاءات الوطنية للأسر المعيشية.

٤٥ - وعلى صعيد القارة، كانت هناك عدة مبادرات في مجال الإحصاءات الجنسانية تهدف إلى الدعوة إلى إيجاد إحصاءات تراعي الفوارق بين الجنسين؛ وتعزز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في النظام الوطني للإحصاء، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، وبناء القدرات في مجال جمع وتصنيف ونشر الإحصاءات الجنسانية. وتم اتخاذ خطوات هامة في قياس التفاوت بين الجنسين في استخدام مؤشر التنمية الأفريقي الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مركزها الأفريقي للتنمية الاجتماعية والجنسانية، وإجراء دراسات استقصائية عن استخدام الوقت، وإنشاء حساب فرعي خاص بإنتاج الأسر المعيشية، ووضع إحصاءات عن العنف ضد المرأة؛ وإنشاء شبكة الإحصائيات الجنسانية. وعلاوة على ذلك، فقد سهّل الفريق الأفريقي المعني بالإحصاءات الجنسانية الذي أنشأته اللجنة الإحصائية الأفريقية عملية التنسيق بين الأنشطة المختلفة المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية في أفريقيا.

٤٦ - وعلى مدى سنوات عديدة، اضطلعت عدة مؤسسات أفريقية ووكالات دولية وغيرها من المؤسسات بأنشطة متنوعة من أجل استحداث الإحصاءات الجنسانية في القارة. وعلى الرغم من إسهام هذه الجهود في إحراز تقدم في مجال الإحصاءات الجنسانية على الصعيدين الإقليمي والقطري، فقد كانت في معظمها قائمة على مشاريع ومؤقتة الطابع إلى حد كبير وبالتالي لم تحقق تحسينات مستدامة في الوضع. وساد لأمد طويل شعور بالحاجة إلى استحداث وتنفيذ برنامج مشترك للإحصاءات الجنسانية لأفريقيا. والمبادرات الراهنة المتعلقة باستحداث الإحصاءات الجنسانية، وتلك التي تخطط الوكالات الإقليمية والدولية وغيرها من المنظمات لتنفيذها في المنطقة مستقبلا، صارت الآن تندرج تحت مظلة برنامج واحد، هو برنامج الإحصاءات الجنسانية لأفريقيا. ولن يكون من شأن ذلك تحقيق أفضل استخدام للموارد فحسب، ولكن من المتوقع أيضا أن يؤدي إلى تحسينات ملموسة ومستدامة في الإحصاءات الجنسانية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن استحداث البرنامج وتنفيذه يتمشى مع الجهود المستمرة على الصعيد القاري الرامية إلى تنفيذ استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية الأفريقية استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا أثناء دورتها الثالثة، والتي كلفت الفريق الأفريقي المعني بالإحصاءات الجنسانية بتنسيق تنفيذ الاستراتيجية.

٤٧ - وقد قامت جميع المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية بإعداد استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا (٢٠١٢-٢٠١٦). وتشمل هذه الخطة جميع الأنشطة الرئيسية التي سيجري الاضطلاع بها خلال فترة خمس سنوات تبدأ في عام ٢٠١٢ وصُنفت الأنشطة في أربع فئات واسعة: الشراكة والتنسيق الإقليميان؛ وبناء القدرات والبحوث؛ والإبلاغ والتخزين والنشر؛ والدعوة.

ياء - برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا

٤٨ - ساعد برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا لعام ٢٠٠٥ البلدان المشاركة في تعزيز إحصاءاتها الاقتصادية، وتجميع مؤشراتها لأسعار الاستهلاك، وناتجها المحلي الإجمالي والمؤشرات ذات الصلة، وفي وضع تعادلات القوة الشرائية. وقدم البرنامج أيضاً مساعدة لأغراض النهوض بالمجال الإحصائي عموما في مجالات مثل تصميم الاستراتيجية الوطنية لإعداد الإحصاءات. واستعان مصرف التنمية الأفريقي ببرنامج المقارنات الدولية لأفريقيا كنقطة انطلاق لبرنامجه المتعلق ببناء القدرات الإحصائية على مستوى القارة.

٤٩ - وانطلقت جولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية لأفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٠، واستهلت أنشطتها رسميا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ويمكن تقسيم الأنشطة، التي تشمل التدريب والمساعدة التقنية، إلى قسمين رئيسيين، هما إحصاءات الأسعار، والحسابات القومية. وقد أتاح البرنامج منبرا لبناء القدرات بشأن جمع وإدارة البيانات المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية.

كاف - مؤشرات التنمية

٥٠ - دفعت الحاجة إلى إحصاءات دقيقة في حين وقتها لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا البلدان الأفريقية إلى إنتاج مؤشرات أكثر تواترا بكثير الآن منها في أي وقت مضى. وأتاحت الجهود الجارية مؤخرا أيضا للبلدان الأفريقية فرصة تقوية قدرة نظمها الإحصائية الوطنية على توفير معلومات موثوقة في حين وقتها لأغراض صياغة سياسات وبرامج تستند إلى الأدلة ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد بُذلت عدة جهود على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية بغية تحسين جمع وتصنيف ونشر البيانات الموثوقة في حين وقتها عن تلك المؤشرات. وبالرغم من هذه

الجهود والتقدم المحرز في هذا الاتجاه، فإن البلدان الأفريقية لا تزال تواجه الكثير من التحديات الإحصائية، بما في ذلك الثغرات المستمرة في البيانات، وتضارب البيانات الدولية والبيانات الوطنية مع البيانات الواردة من مصادر مختلفة داخل البلد، وهو تضارب يعود بصورة رئيسية إلى اختلاف المفاهيم والتعاريف والمنهجيات؛ ونشر البيانات والإبلاغ عنها؛ ونوعية البيانات.

٥١ - ومن أجل المعالجة الأفضل لهذه القضايا، أنشئ الفريق الأفريقي المعني بمؤشرات التنمية في إطار اللجنة الإحصائية الأفريقية. ويتمثل الهدف الرئيسي للفريق في دعم اللجنة الإحصائية الأفريقية وإسداء المشورة إليها في مسعاها إلى مواجهة التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية بشأن رصد مؤشرات التنمية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - ويقوم الفريق الأفريقي المعني بمؤشرات التنمية بالاستعداد لمواجهة تلك التحديات. ورغم أن الجهود الراهنة المتعلقة ببناء القدرات في مجال جمع البيانات ومعالجتها ونشرها سوف تستمر، فإنه يتعين على الفريق الاضطلاع بدور قيادي على الساحة الإقليمية من أجل الإسهام في خطة التنمية المحتملة لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٣ - ووافقت اللجنة الإحصائية الأفريقية في دورتها الثالثة على الإجراءات التالية التي اقترحها الفريق الأفريقي المعني بمؤشرات التنمية: (أ) إشراك سائر وكالات الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومراكز التدريب الإحصائي؛ (ب) وتدريب موظفي الإحصاء في المكاتب الإحصائية الوطنية على استخدام مختلف الكتيبات والأدلة المعدة على الصعيد الإقليمي؛ (ج) وتحسين معايير البيانات الوصفية وكتابة البيانات الوصفية؛ (د) وتحسين آليات البلدان للإبلاغ عن البيانات، بما في ذلك البيانات والبيانات الوصفية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، بشكل منتظم وموحد عن طريق منبر منسق وموحد.

لام - إحصاءات الهياكل الأساسية

٥٤ - في عام ٢٠٠٩، اضطلع البنك الدولي، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي وشركاء آخرين، بالتشخيص القطري للهياكل الأساسية في أفريقيا، وهو مشروع طموح لتحليل تكلفة معالجة عجز الهياكل الأساسية في ٢٤ بلداً أفريقياً، استناداً إلى المعلومات القطرية بشأن مختلف أبعاد الاحتياجات الخاصة بالهياكل الأساسية.

٥٥ - ووضع البرنامج الذي خلف مشروع التشخيص القطري للهياكل الأساسية في أفريقيا وهو يشمل الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦. وتحدد استراتيجية التنفيذ أنشطة يتعين على أصحاب المصلحة الاضطلاع بها. وفي عام ٢٠١١، أعد دليل إحصاءات الهياكل الأساسية

التابع لبرنامج المعارف المتعلقة بالهياكل الأساسية في أفريقيا، وأقره اجتماع فريق الخبراء الذي نظمه مصرف التنمية الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠١١ وهو جاهز للنشر. وقد عرض على اللجنة الإحصائية الأفريقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وجرى تخطيط أنشطة عديدة في إطار مشروع التشخيص القطري للهياكل الأساسية في أفريقيا بما في ذلك: جمع البيانات، وحلقات العمل للتحقق من صحة البيانات، وتحليل البيانات، وإعداد التقارير القطرية والمنتجات المعرفية المتعلقة بالهياكل الأساسية.

٥٦ - وتسعى مبادرة مصرف التنمية الأفريقي بشأن إحصاءات الهياكل الأساسية في إطار برنامج المعارف المتعلقة بالهياكل الأساسية في أفريقيا إلى تحسين قاعدة معارف الهياكل الأساسية للمساعدة في رصد أثر زيادة الاستثمار في هذا القطاع. وتشكل هذه المبادرة جهداً غير مسبوق لجمع البيانات الاقتصادية والتقنية المفصلة عن الهياكل الأساسية الأفريقية ذات الصلة بالتكاليف المالية لكل قطاع، والاحتياجات الاستثمارية القطاعية في المستقبل، ومؤشرات الأداء القطاعية. ولبرنامج المعارف المتعلقة بالهياكل الأساسية في أفريقيا منظور طويل الأجل وهو يوفر إطاراً لجمع المعلومات عن الهياكل الأساسية على أساس أكثر استدامة.

ميم - إدارة البيانات الإحصائية ونشرها

٥٧ - تلزم إحصاءات موثوقة لدعم المساءلة والشفافية. ويعتبر الاستخدام الواسع للبيانات، لا سيما من أجل صنع السياسات والقرارات، بالغ الأهمية لاستدامة النظم الإحصائية وتطويرها. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تحسين نظم النشر ونقل المعلومات إلى المستخدمين بشأن البيانات المتاحة وكيفية الوصول إليها واستخدامها. وعلى صعيد القارة، تنتج المنظمات الأفريقية - مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي - بصورة مشتركة سنوياً الدليل الإحصائي الأفريقي وتقرير عن تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ويتمثل الهدف العام في وضع قاعدة بيانات مشتركة عن التنمية في أفريقيا تستقي معلوماتها من المصادر القطرية.

٥٨ - وتواجه المنظمات الأفريقية باستمرار صعوبات في استقاء البيانات من أغلبية الدول الأعضاء من أجل اتخاذ القرارات على الصعيد الإقليمي. وهي تبحث باستمرار، نتيجة لذلك، عن السبل الكفيلة بتحسين هذا الوضع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقد اجتماع لمناقشة مختلف القضايا ذات الصلة بجمع البيانات وإدارتها وصدرت عنه عدة توصيات، طلب إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية النظر فيها. ومن هذه التوصيات: '١' ضرورة تعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية الأخرى،

لتحسين جمع البيانات؛ '٢' وضرورة قيام المكاتب الإحصائية الوطنية بمضاعفة جهودها لتسليط الضوء على أهمية الإحصاءات ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز وظائف هذه المكاتب في مجال جمع البيانات ونشرها، من بين وظائف أخرى.

٥٩ - ومن المبادرات الرئيسية المتعلقة بإدارة البيانات ونشرها بوابة البيانات ونظام البيانات المفتوح القائمين في مصرف التنمية الأفريقي وقاعدة الإحصاءات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهما يوفران الخدمات التي توفرها مراكز البيانات ويتيحان الاطلاع على قواعد البيانات بسهولة ومجاناً. وعلاوة على ذلك، يجري حالياً إعداد نظام لجمع البيانات وإدارتها في مصرف التنمية الأفريقي وسيتم إطلاع المؤسسات والبلدان الأخرى في المنطقة عليه لتيسير تبادل البيانات وتخفيف عبء الإبلاغ على البلدان. ويعتزم مصرف التنمية الأفريقي، في إطار المرحلة الثالثة من برنامجه لبناء القدرات الإحصائية التي تبدأ عام ٢٠١٢، توفير الدعم لجميع البلدان الأفريقية لإنشاء هذه النظم من أجل تيسير نشر البيانات وإتاحة إطلاع الجمهور بشكل تام على الإحصاءات الرسمية. ويتسق ذلك مع خطة عمل بوسان للإحصاءات التي اعتمدها جميع الشركاء الإنمائيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

نون - التدريب والموارد البشرية في مجال الإحصاءات

٦٠ - أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا عدم وجود موارد بشرية تكفي لإنتاج الإحصاءات وإدارتها على نحو فعال. وقد أُنشئ الفريق الأفريقي المعني بالتدريب والموارد البشرية في مجال الإحصاءات عام ٢٠٠٩ برعاية اللجنة الإحصائية الأفريقية لتنسيق مختلف المبادرات المتعلقة بالتدريب الإحصائي في أفريقيا. وجاء ذلك رداً على تكاثر المجموعات والمبادرات المتعلقة بالتدريب الإحصائي في أفريقيا، وهو وضع يؤدي إلى استخدام الموارد الشحيحة على نحو يفتقر إلى الكفاءة وإلى ازدواجية الجهود الرامية إلى رفع مستوى قدرات البلدان.

٦١ - والهدف الرئيسي للفريق كفالة تنسيق الأنشطة والمبادرات دعماً للتدريب الإحصائي وتنمية قدرات الموارد البشرية في أفريقيا. ويحصل هذا التنسيق على ثلاث مستويات مختلفة، وهي الأنشطة والمبادرات الجارية؛ وتخطيط المشاريع؛ وتنسيق الدعم الذي يقدمه الشركاء التقنيون والماليون للتدريب الإحصائي في أفريقيا.

٦٢ - وقد نفذ الفريق منذ إنشائه الأنشطة التالية: تحليل عنصر التدريب في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛ وتحديث قوائم بمراكز التدريب الإحصائي؛ وتقييم الاحتياجات والقدرات في مجال التدريب الإحصائي؛ ووضع استراتيجية لمواءمة برامج التدريب والشهادات وتوحيدها؛ وإنشاء بوابة على شبكة الإنترنت؛ وإرشاد الإحصائيين الشباب.

٦٣ - وعلى الرغم من إحراز تقدم في مجال التنسيق، ما زال الفريق الأفريقي المعني بالتدريب والموارد البشرية في مجال الإحصاءات يواجه صعوبات، بما في ذلك تعبئة الموارد؛ والاضطلاع بأنشطة دون إرسال أي معلومات عنها إلى أمانة الفريق التي تتخذ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مقراً لها؛ ووجود عدد محدود من مراكز التدريب الإحصائي للبلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية؛ ووجود حواجز لغوية تعيق أنشطة البحوث التعاونية وبرامج التبادل بين مختلف المراكز.

٦٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، كلّف مؤتمر الاتحاد الأفريقي مفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء مركز للتدريب الأفريقي على الإحصاء من أجل بناء قدرة المهنيين العاملين في إنتاج الإحصاءات والطلاب الذين يستخدمون المنهاج الموحد في أفريقيا.

سين - الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتنمية الريفية

٦٥ - إزاء تراجع كمية الإحصاءات الزراعية وتردي نوعيتها في البلدان النامية، أعدت استراتيجية عالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية أيدتها لجنة الإحصاءات في شباط/فبراير ٢٠١٠. والغرض من هذه الاستراتيجية العالمية توفير إطار ومنهجية سيؤديان إلى تحسين توافر الإحصاءات الغذائية والزراعية الوطنية والدولية وجودتها، وذلك لكي يسترشد بها تحليل السياسات وصنع القرارات في القرن الحادي والعشرين.

٦٦ - وأفريقيا هي المنطقة الأولى التي تضع الاستراتيجية العالمية وتنفذها. وقد أعد كل من مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) خطة العمل لأفريقيا في إطار الاستراتيجية العالمية عام ٢٠١٠. وتعتمد خطة العمل منظوراً طويل الأجل (يتراوح بين ١٠ أعوام و ١٥ عاماً) ولكنها ستتبع نهجاً تدريجياً، وتشمل المرحلة الأولى من هذه الخطة فترة السنوات الخمس الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. ولقد نظمت، في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٢، لفائدة البلدان، حلقاتُ عمل بشأن إطلاق الخطة والتدريب عليها عموماً، وبشأن عملية التقييم القطري للاحتياجات والقدرات القطرية خصوصاً. ويجري حالياً تجميع بيانات التقييم القطري ومن المتوقع أن يصدر تقرير النتائج ذو الصلة خلال عام ٢٠١٣.

٦٧ - وتتمثل الخطوات التالية في الاضطلاع بأعمال تهدف إلى إدماج الإحصاءات الزراعية في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وإجراء تقييمات قطرية معمَّقة بهدف وضع خطط عمل وطنية.

ثالثاً – الإطار المؤسسي لتطوير الإحصاءات في أفريقيا

ألف – التحديات

٦٨ – تتناول خطة التكامل الأفريقي، على النحو المبين في المعاهدات والبروتوكولات التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، ثلاثة مجالات رئيسية، وهي التكامل السياسي والتكامل الاقتصادي، والتكامل الاجتماعي والثقافي. ولا تتطلب هذه الخطة، لكي تنجح نجاحاً تاماً، معلومات إحصائية جيدة النوعية فحسب بل كذلك بيانات منسقة من حيث الزمان والمكان.

٦٩ – وفي الماضي، تبين لصانعي السياسات والقرارات الإنمائية وكذلك للممارسين في المجال الإنمائي أن نقص المعلومات الإحصائية في أفريقيا يعوق عمليات التنمية والتكامل فيها. وتبين، على وجه الخصوص، رغم إحراز بعض التقدم الهام على مستوى تطوير الإحصاءات في أفريقيا بفضل عدد من المبادرات، أن التقدم كان متفاوتاً وأن النظام الإحصائي الأفريقي ما زال يواجه عدداً من التحديات منها ما يلي:

- الفجوة القائمة بين الطلب على البيانات من ناحية، والبيانات المتاحة من ناحية أخرى، ولا سيما عدم قدرة النظام الإحصائي الأفريقي على توفير بيانات عن مسائل السياسات الراهنة والمواضيعية من قبيل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبيئة وتغير المناخ، والقضايا الجنسانية، وفي الآونة الأخيرة، بيانات عن أزمة الغذاء والأزمة المالية؛
- عدم إنتاج بيانات مرضية كماً ونوعاً وعدم استخدامها بصورة مرضية لتعزيز التنمية والتكامل؛
- استخدام المراجع والمعايير الإحصائية الدولية التي لا تراعي دائماً الخصوصيات الأفريقية (طبيعة الاقتصادات الأفريقية، وعادات السكان المحليين، وما إلى ذلك)؛
- عدم كفاية القدرات المؤسسية (القيم والمعايير والبيروقراطية وإدارة الأداء والمساءلة، وما إلى ذلك)؛
- تدني مستويات تقدير المجتمع عموما لقيمة الإحصاءات وأهميتها؛
- عدم كفاية الدعم السياسي، وتدني الأولوية الممنوحة للإحصاءات وعدم كفاية تمويلها؛
- عدم كفاية تنسيق أعمال تطوير الإحصاءات.

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن برامج المواءمة الإحصائية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية تتفاوت بين منطقة وأخرى وبالكاد تلبي طلب الحصول على إحصاءات متوائمة. واستجابةً للشواغل التي أثارها أصحاب المصلحة في النظام الإحصائي الأفريقي في مختلف المحافل بشأن التحديات ومواطن الضعف المذكورة، وضع عدد من المبادرات والأطر والاستراتيجيات في السنوات العشر الأخيرة لتحسين الإحصاءات دعماً لخطة التنمية الأفريقية.

باء - اللجنة الإحصائية لأفريقيا

٧١ - أنشأ مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة اللجنة الإحصائية لأفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، لتكون الهيئة الحكومية الدولية العليا المسؤولة عن الإحصاءات والتنمية الإحصائية في القارة. وتتألف عضوية اللجنة الإحصائية لأفريقيا من البلدان الأفريقية ممثلة بالمديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية. وتعتبر اللجنة الإحصائية لأفريقيا هي الجهة الراعية للنهضة الإحصائية في أفريقيا. وتقدم تقاريرها إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإلى لجنة الأمم المتحدة الإحصائية، مثلها في ذلك مثل اللجان الإحصائية الإقليمية الأخرى. وتجتمع اللجنة الإحصائية لأفريقيا مرة كل سنتين.

٧٢ - وكانت آخر دورة للجنة الإحصائية لأفريقيا قد عقدت في كيب تاون (جنوب أفريقيا) في الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وكان موضوع الاجتماع هو ''مواءمة الإحصاءات دعماً للتكامل الاقتصادي والنقدي والاجتماعي في أفريقيا''. وكان هذا الموضوع قد اختير لإبراز الدور الذي تضطلع به الإحصاءات في الجهود الجارية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي والاجتماعي في أفريقيا. وأجرى الاجتماع أيضا استعراضا للتقدم المحرز في الجهود الجارية الرامية إلى بناء قدرات البلدان الأفريقية على إنتاج إحصاءات عالية الجودة واستخدامها في دعم الجهود الإنمائية.

جيم - لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية

٧٣ - منذ عام ٢٠٠٦، تجتمع لجنة المديرين العامين مرة كل سنة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بالتنمية الإحصائية في أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا. وقد دأبت هذه اللجنة على تقديم تقاريرها إلى المؤتمر المشترك الذي ينظمه الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ عام ٢٠٠٨. وأعضاء لجنة المديرين العامين هم نفس أعضاء اللجنة

الإحصائية لأفريقيا، وتتألف من المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية، ولكنها تقدم تقاريرها بموجب أنظمة وإجراءات مختلفة.

٧٤ - ولتخفيض عدد المحافل على صعيد القارة، اقتُرح دمج لجنة المديرين العامين واللجنة الإحصائية لأفريقيا ليشكلا منتدى واحدا، مثل اللجنة الإحصائية ويمكن للمنتدى المندمج أن يجتمع سنويا بصفة اللجنة التوجيهية المعنية باستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا والميثاق الأفريقي للإحصاءات.

٧٥ - وكان آخر اجتماع للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية قد عقد في الفترة الممتدة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في ياموسوكرو (كوت ديفوار) في إطار المقرر (د-١٩) الذي اتخذه مؤتمر الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي يكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن تضطلع، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بتحديد أولويات أفريقيا المتعلقة بخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ من أجل النظر في جعل ٢٠١٥-٢٠٢٥ عقد التحول في أفريقيا. ويتمثل الهدف من عقد هذا الاجتماع في أخذ رأي الإحصائيين بشأن خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ ومناقشة تنفيذ الميثاق؛ والاستراتيجية المعنية بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا والاستراتيجيات القطاعية المنبثقة عنها لرصد الأهداف الإنمائية للألفية؛ وخطة التكامل الأفريقي. وإضافة إلى ذلك، ناقش الاجتماع تنفيذ المقرر الذي اتخذته قمة عام ٢٠١٢ بشأن تعزيز التجارة البينية الأفريقية، وخطة العمل المقترحة لتعزيز التجارة البينية الأفريقية، والإطار المقترح للإسراع في مسار إنشاء منطقة تجارة حرة على صعيد القارة وإنشاء مرصد لمراقبة التجارة الأفريقية.

دال - اللجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي

٧٦ - أُنشئت في عام ٢٠٠٧، على صعيد القارة، لجنة أفريقية للتنسيق الإحصائي تتألف من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتكفل اللجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي تحقيق التنسيق العام للمبادرات الإحصائية على صعيد القارة بما في ذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي المتعلق ببناء القدرات الإحصائية في أفريقيا، والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا (انظر الفرع واو أدناه)، والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء، ومتابعة التوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية لأفريقيا.

٧٧ - وعقدت لجنة التنسيق جلستها السادسة في بريتوريا في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأوصت بتعزيز الأمانة المشتركة (مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي)، وتعبئة الموارد اللازمة لدعم الأنشطة المشتركة، ووضع وثيقة استراتيجية عن أهمية الإحصاءات، تستنير بها نتائج التنمية في أفريقيا، على أن تُناقش أثناء الاجتماع المشترك للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية في كوت ديفوار (انظر الفقرة ٧٥ أعلاه) ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣.

هاء - الندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية

٧٨ - الندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية مبادرة مطروحة بقيادة قطرية تهدف إلى إتاحة منتدى تتمكن فيه البلدان الأفريقية من مناقشة المسائل المتعلقة بتنمية إحصاءاتها على أساس منسق إقليميا. ويجري عقد هذه الندوة في البلدان الأفريقية بالتناوب. وتنظر الندوة في عدد من الجوانب التي تتعلق بتطوير نظم إحصائية مستدامة، وتتصدى لمعالجة التحديات المتعلقة ببناء القدرات، وتتيح منبرا للتبادل الشامل للخبرات العملية وأفضل الممارسات في ما بين البلدان الأفريقية.

٧٩ - وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، نُظمت ست ندوات على التوالي في كل من جنوب أفريقيا ورواندا وأنغولا وغانا والسنغال ومصر حول موضوع تعداد السكان والمساكن. وأدى هذا الجهد إلى تحسين مشاركة البلدان الأفريقية في جولة عام ٢٠١٠ لتعداد السكان والمساكن. وتقرر في الدورة السابعة، التي عقدت في كيب تاون بجنوب أفريقيا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنه ينبغي للندوة أن تركز الآن على تطوير نظم السجل المدني والإحصاءات الحيوية في جميع البلدان بمختلف أنحاء القارة للسنوات الخمس القادمة.

واو - الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي المتعلق ببناء القدرات الإحصائية

٨٠ - صُمم الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي المتعلق ببناء القدرات الإحصائية في عام ٢٠٠٦ ليقدم توجيهات استراتيجية وآليات ملائمة لتوجيه تنمية القدرات الإحصائية المستدامة والتعجيل بذلك في أفريقيا بهدف تطبيق نهج الإدارة من أجل تحقيق النتائج، وتنفيذ خطة عمل مراكش للإحصاء. وبناء على توصية خطة العمل، فإن تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء هما الهدفان الرئيسيان لهذه الاستراتيجية. وتتمثل الأهداف الأخرى في ما يلي: تقوية الدعوة الإحصائية؛ وإدماج الإحصاء بوصفه مجالا شاملا لعدة قطاعات في عملية التنمية؛ وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي؛ وتقييم احتياجات

المستعملين وتحديد أولوياتها؛ والتعهد بتطوير البيانات؛ وتعزيز التنسيق والتعاون والشراكات؛ وتعزيز البنى الأساسية الإحصائية؛ والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنمية رأس المال البشري؛ وتحسين تحليل البيانات؛ وتحسين نشر البيانات؛ وتحسين عملية التمويل للنظم الإحصائية وتحقيق استدامة تلك النظم.

٨١ - وما زالت التحديات الرئيسية للإطار الاستراتيجي ماثلة في تنفيذه، بما في ذلك تفعيل آلية الرصد والإبلاغ عن طريق الاستراتيجيات الوطنية.

زاي - الاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

٨٢ - الاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا هي جهد يبذل على الصعيد القاري لمواجهة هذه التحديات على نحو مباشر، ولدعم خطة التكامل الأفريقي، ولا سيما برنامج الحد الأدنى للتكامل الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في تموز/يوليه ٢٠١٠ (في كمبالا). ويتمثل الهدف من هذا البرنامج في تزويد المنظومة الإحصائية الأفريقية بإطار عام يوفر إحصاءات ذات جودة ومتوائمة لتصميم سياسات التكامل والتنمية في أفريقيا وتنفيذ تلك السياسات ورصدها وتقييمها. وعلى نحو أكثر تحديدا، تهدف الاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا إلى ما يلي: تحديد المجالات ذات الأولوية في عملية التكامل الأفريقي بناءً على المقررات التي اتخذها القادة الأفريقيون على أرفع مستوى، وكذلك على أساس السياسات والبرامج التي تنفذ على الصعيدين الإقليمي والقاري والتي يتعين أن تستند إلى إحصاءات؛ وتقييم حالة المنظومة الإحصائية الأفريقية ومختلف المبادرات المتعلقة بالإحصائيات والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والقاري على حد سواء؛ ووضع استراتيجية قارية لإنتاج إحصاءات نوعية متوائمة ونشرها كي تستنير بها عملية التنمية والتكامل في أفريقيا.

٨٣ - وقام الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية وتنفيذ بعض الاستراتيجيات القطاعية المنبثقة عنها. وتوفر خطة العمل تفاصيل عن كل ما هو متوقع من نواتج وأنشطة وإطار زمني ومسؤوليات. ومنذ اعتماد الاستراتيجية، أُنشِئ فريق تقني متخصص لكل مجال من المجالات الإحصائية التي حُددت، وأُسندت مهام التنسيق والمسؤولية إلى منظمة رائدة. ومن أجل تفادي حدوث أي ازدواجية، وتأسيسا على الجهود الجارية والقائمة حاليا، تُوجد أفرقة تقنية متخصصة مقابل الأفرقة العاملة التابعة للجنة الإحصائية لأفريقيا، وإن كانت هذه المقابلة غير متكافئة فلا يوجد فريق مقابل كل فريق. وفي المجالات التي لا يوجد أفرقة عاملة معنية بها، أنشئت أفرقة تقنية متخصصة جديدة للتعامل مع المسائل ذات الصلة. وتضم هذه الأفرقة، التي تتألف

من ٢٠ إلى ٢٥ عضوا، أخصائيين وممارسين في مجال الإحصاءات من الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والوكالات المتخصصة الإقليمية والدولية. وتقوم هذه العضوية على أساس طوعي، ومن المتوقع أن تجتمع هذه الأفرقة التقنية المتخصصة مرتين في السنة على أقل تقدير. ويُتوقع إنشاء أربعة عشر فريقا تقنيا متخصصا لشتى المجالات الإحصائية التي تم تحديدها. وتم تحديد بلدان لكي تضطلع بدور ريادي في هذا الشأن، استنادا إلى قدراتها على قيادة الأفرقة التقنية المتخصصة في عملية تنفيذ الاستراتيجية تنفيذا فعالا.

حاء – الميثاق الأفريقي للإحصاء

٨٤ – أقرت الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي هذا الميثاق الأفريقي للإحصاء في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وسيكون هذا الميثاق بمثابة أداة للدعوة إلى العمل الإحصائي على أعلى مستوى حكومي، وصكا مُلزما للحكومات الأفريقية بأن تعمل على زيادة الدعم المقدم للإحصاءات، وإعداد إحصاءات بطريقة تتسق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، واستخدام الإحصاءات لوضع السياسات العامة وفي صنع القرار على جميع المستويات.

٨٥ – ومنذ اعتماد الميثاق، وقعت عليه ٢٢ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ولم تصدّق عليه سوى ست دول.

٨٦ – وأوفدت مفوضية الاتحاد الأفريقي بعثات استشارية لتدعو إلى التصديق على الميثاق وإقراره في العديد من البلدان. وبدعم من البنك الدولي، جرى إعداد وثائق للدعوة بهدف التعريف بالميثاق وكفالة تولي جميع الجهات المعنية زمام الأمور في هذا الشأن. ويتوقع من المكاتب الإحصائية الوطنية، باعتبارها الجهات المناط بها تنسيق النظم الإحصائية الوطنية، أن تتولى التعريف بالميثاق، كل مكتب في بلده، مستعينة في ذلك بالوسائل والوثائق المناسبة التي تم تزويدها بها.

٨٧ – ويتوقع أن يؤدي التنفيذ الفعال للميثاق الأفريقي للإحصاءات ولاستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا والاستراتيجيات القطاعية المنبثقة عنها إلى إتاحة بيانات موثوقة ومتوائمة تصدر بانتظام، وتغطي الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعملية التكامل الأفريقي. وما زالت التحديات الهائلة المتمثلة في إنتاج إحصاءات عالية الجودة أمرا بعيد المنال بالنسبة لفرادى المؤسسات والبلدان.

٨٨ - وأُجريت ثمانية استعراضات أقران، اضطلعت بها الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١)، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالتعاون مع الدول الأعضاء بهدف تقييم مدى امتثال النظام الإحصائي لمبادئ الميثاق الأفريقي للإحصاء. وبدعم من هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، وضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي مبادئ توجيهية منهجية في ما يتعلق بصياغة قوانين تتعلق بالإحصاءات الوطنية استنادا إلى الميثاق الأفريقي للإحصاءات، وإجراء تحليل شفرات في الإحصاءات الوطنية قياسا بمبادئ الميثاق، ووضع قانون نموذجي للبلدان الأفريقية على أساس مبادئ الميثاق.

طاء - البرامج الإحصائية للجماعات الاقتصادية الإقليمية

٨٩ - وضعت مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية برامج إحصائية تراوحت بين المتوسطة والطويلة الأجل يُتوقع لها أن تدعم التكامل الإقليمي عن طريق إتاحة معلومات إحصائية سديدة ودقيقة تُقدم في حين وقتها للاستعانة بها في المنطقة لأعمال التخطيط وصياغة السياسات ورصد البروتوكولات واتخاذ القرارات. وعموما، تركز هذه البرامج على توافر إحصاءات أساسية موائمة وقابلة للمقارنة وموثوقة ومستكملة، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٩٠ - وقامت جماعات اقتصادية إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتحديد خمسة مجالات ذات أولوية: مواءمة الحسابات القومية، والمؤشرات المتسقة لأسعار الاستهلاك، ومواءمة إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات البيئية ونظم معلومات الزراعة. وقامت هذه الجماعات أيضا بوضع أدلة إحصائية لمساعدة البلدان في إعداد إحصاءات بشأن هذه المجالات ذات الأولوية والإبلاغ عنها بانتظام. وتسعى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا لإنشاء صندوق مشترك لدعم إنتاج إحصاءات في المجالات ذات الأولوية والمجالات الأخرى ذات الاهتمام الوطني على المستوى القطري، وتتولى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مسؤولية تعبئة الموارد للاضطلاع بالأنشطة على الصعيد دون الإقليمي. ويشير العدد الكبير للمجموعات دون الإقليمية إلى ضرورة وجود تنسيق ومشاورات على مختلف الأصعدة لكفالة اتساق المعلومات الإحصائية التي يجري إنتاجها على المستويات كافة.

ياء - الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات

٩١ - يوجد توافق في الآراء على الصعيد الدولي بشأن الحاجة إلى اتباع نهج استراتيجي شامل لتحسين النظم الإحصائية الوطنية وبناء القدرات الإحصائية بهدف توفير المعلومات

اللازمة للبرامج الإنمائية. وكانت خطة عمل مراكش للإحصاء أكثر تحديدا في تحديد تعميم التخطيط الاستراتيجي للنظم الإحصائية، وإعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات لجميع البلدان المنخفضة الدخل بحلول عام ٢٠٠٦ بوصفها إجراءات ذات أولوية. وعلى نحو ما ذُكر من قبل، تمثل الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات الاستراتيجيات الشاملة للإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي المتعلق ببناء القدرات الإحصائية.

٩٢ - والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات هي في الأساس جيل ثان من الخطط الإحصائية التي تقدم إطارا شاملا للتنمية الإحصائية على الصعيد الوطني. وهي تنص على أمور من بينها ما يلي:

'١' الدعوة الإحصائية لإيجاد وعي أكبر بشأن دور الإحصاءات وتعزيز الطلب على الإحصاءات واستخدامها؛

'٢' إقامة شراكات للتنمية الإحصائية في ما بين منتجي الإحصاءات ومستعمليها، وكذلك للتنسيق بين الجهات المانحة؛

'٣' وضع رؤية لما ينبغي أن يكون عليه النظام الإحصائي على المدى المتوسط والمدى الطويل؛

'٤' وضع ''خريطة طريق'' و ''معالم على الطريق'' للوصول إلى تلك الغاية، وقاعدة يمكن انطلاقا منها قياس التقدم المحرز؛

'٥' إنشاء آلية لإجراء تغيير بناءً على معلومات عند الاقتضاء؛

'٦' إجراء تقييم مستمر لاحتياجات المستخدمين المتغيرة من الإحصاءات وتقييم لبناء القدرات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، على نحو يتسم بمزيد من التنسيق والتآزر والكفاءة؛

'٧' وضع إطار لدعم إنتاج إحصاءات واستخدامها على نحو أفضل في الوقت الراهن، والتعجيل ببناء قدرات إحصائية مستدامة للمستقبل؛

'٨' التواصل على نحو جيد، وإبداء الملاحظات، والتعلم، كلها أمور أساسية ولا غنى عنها لتحقيق النمو المؤسسي وتحسين الأداء؛

'٩' تعبئة الموارد وتسخيرها والاستفادة منها (على كل من الصعيدين الوطني والدولي)؛ وحشد الطاقات الفردية في جهد موحَّد؛ وإيجاد وعي بالجودة وتحسين نوعية الإحصاءات الوطنية؛

'١٠' التفكير المستقبلي والتعلم التنظيمي؛

'١١' اعتماد كل ما هو حديث وثبت نجاحه من مبادئ وممارسات جيدة في مجالي التخطيط والإدارة على الصعيد الاستراتيجي في عملية تناول الإحصاءات الرسمية.

٩٣ - ويقوم أكثر من نصف البلدان الأفريقية بتنفيذ استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء أو ما يعادلها والبلدان الأخرى تمر بمراحل مختلفة من مراحل إعداد استراتيجياتها أو تحديثها. وقد أظهرت الاستعراضات التي أُجريت للاستراتيجيات لبعض البلدان أنه حتى إذا كانت عملية إعداد تلك الاستراتيجيات تضمنت استخدام إجراءات تشاركية شملت جميع الجهات المعنية، فإن التحدي الرئيسي لا يزال متمثلا في تمويلها من جانب الحكومات الأفريقية وشركاء التنمية.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

٩٤ - قد ترغب اللجنة في النظر في الإجراءات المحتملة التالية:

(أ) الإحاطة علما بالتقدم المستمر الذي تحرزه البلدان الأفريقية بدعم من المنظمات الأفريقية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي) وغيرها من الشركاء في تسريع عملية تطوير الإحصاءات دعما لجهودها الإنمائية؛

(ب) دعوة البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية إلى إعطاء أولوية عالية للإحصاءات في برامجها الإنمائية وإلى دعم تعميم الإحصاءات في العمليات الإنمائية للبلدان بما في ذلك في استراتيجيات النمو والحد من الفقر؛

(ج) دعوة جميع البلدان الأفريقية لتحسين تنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاء، ودعوة الحكومات الأفريقية والشركاء في التنمية إلى زيادة مساعداتها في تقديم الدعم التقني والمالي اللازمين لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء؛

(د) دعوة الشركاء في التنمية إلى دعم البلدان الأفريقية عن طريق آليات التنسيق التي وضعتها الجهات الأفريقية المعنية، أي اللجنة الإحصائية لأفريقيا والإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي المتعلق ببناء القدرات الإحصائية والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا.